مستوى الاجور أكثر من ثلاثة أعوام. فمثلا خصصت معظم الزيادة في اعتمادات التعليم الى زيادة اجور المعلمين الذين كانوا قد هددوا باضراب شامل اذا لم تزد اجورهم . كما يلاحظ ان الحكومة خصصت مبلغ (٥١١) مليون ليرة اسرائيلية لتشجيع الصادرات الصناعية عن طريق اعطاء منح تصدير الى تلك الصناعات التي تملك ميزات تصديرية الى الاسواق العالمية . وواضح ان هدف الحكومة من اعتماد مثل هذا المبلغ الكبير هو تجنب اللجوء الى تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية . فقد اصبحت الحكومة الاسرائيلية على اقتناع تام بأن تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية لا يوفر الحلول المرجوة من زيادة حجم الصادرات وتقليص حجم الواردات سوى في المدى القصير اذ سرعان ما تعود الاسعار ومستوى الاجور الى الارتفاع بحيث تجهض اية مكاسب تحققها مثل هذه العملية . ومن ناحية اخرى قررت الحكومة زيادة اعتمادات الميزانية الانمائية بـ ٥٥٠ مليون ليرة علما بأنها سبق وان خفضت هذه الميزانية في السنة المالية ١٩٧٠ / ٧١ بمبلغ (٢٠٠) مليون ليرة . اما جانب الايرادات فان هنالك زيادة كبيرة متوقعة من العائدات الجمركية نتيجة لرفع التعرفة الجمركية بمقدار ٢٠٪ على كافة السلع المستوردة. اما الايرادات المتوقعة من ضريبة الدخل فانها تشير الى ارتفاع ملحوظ رغم بقاء معدلات الضريبة على حالها . وتعزى الزيادة الى ازدياد في مستوى النشاط الاقتصادي وارتفاع الدخول وما يتبع ذلك من زيادة في حصيلة ضرائب الدخل .

ويقدر العجز في الميزانية العادية بحوالي ٣٠ ٪ أي ان المصروفات الملحوظة تفوق الايرادات المتوقعة بالنسبة المشار اليها . وستقوم الحكومة بطرح سندات قروض داخلية تبلغ قيمتها ٢٣٤٣ مليون ليرة والحصول على قرض من البنك المركزي قدره ٦٥٠ مليون ليرة اسرائيلية . واذا كان التمويل عن طريق الاقتراض من الجمهور هو اقل الوسائل ارتباطا بظاهرة التضخم المالي فان الاقتراض من البنك المركزي يساوي نظريا من حيث ذيوله الاقتصادية عملية طبع نقود جديدة .

٢ ــ **الوضع النقدي والتضخم المالي** : من الظواهر الاقتصادية الفريدة في الاقتصاد الاسرائيلي ان مقياس اسعار السلع الاستهلاكية لم يرتفع خلال الشهرين الاولين من عام ١٩٧١ بأكثر من ١/٢ نقطة، ومع ذلك فان كافة المؤشرات النقدية تشير الى امكانية حدوث ارتفاع كبير في مستوى الاسعار العام . فهنالك بوادر لخلل كبير بين نسبة الارصدة النقدية المتداولة وحجم النشاط الاقتصادي. وعندما تزداد كمية وسائل الدفع (اي النقد المتداول + ودائع الطلب) بنسبة تفوق الزيادة في حجم الناتج الوطني فان مستوى الاسعار يبدأ في الارتفاع خصوصا اذا كان الاقتصاد في حالة « عمالة كاملة » كما هي الحال في اسرائيل الان .

وتقدر مجلة جويش ابزرفر الصادرة بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٧١ حجم السيولة الزائدة بحوالي بليون ليرة اسرائيلية اي ١٥٪ من مجموع كمية وسائل الدفع . وعندما تكون عوامل الانتاج في حالة تعبئة كاملة ، فان الزيادة في حجم كمية وسائل الدفع تؤدي الى زيادة اكبر في مستوى الاسعار منها في زيادة الانتاج خصوصا اذا كان جزءا من هذا الاخير يدفن في الارض على شكل استحكامات عسكرية وغيره من اوجه النشاط العسكري التي لا تزيد في حجم السلع المتوافرة في الاسواق .

ويمكن رسم العوامل الضاغطة نحو ارتفاع كبير في مستوى الاسعار والاجور على النحو التالي :

أ ــ ارتفاع كبير في مستوى الاستهلاك الشخصي وما يتبع ذلك من زيادة كبيرة في الطلب على السلع الاستهلاكية اجمالا . ب ــ ارتفاع في مستوى نفقات الانتاج وما قد يتبع ذلك من ارتفاع في اسعار السلع المباعة للمستهلك . ج ــ عدم تقيد العمال بالاتفاقية التي تمت بين الحكومة والهستدروت وارباب العمل والهادفة الى ربط الاجور بالانتاجية الحدية السائدة في قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي. ازاء هذا الوضع فان هنالك بديلين امام الاقتصاد الاسرائيلي : اما السماح للاسعار بأن تأخذ مداها الطبيعي في الارتفاع عملا بميكانيكية العرض والطلب وما يتبع ذلك من ضرر في قدرة اسرائيل على التصدير الصناعي وتدهور في وضع ميزان المدفوعات ، او اتخاذ سلسلة من الاجراءات التي تهدف الى ضغط النفقات العامة وخصوصا نفقات الدفاع والتسلح . ولا تستطيع اسرائيل سياسيا ان تلجأ الى مزيد من زيادة الضرائب بهدف امتصاص السيولة الزائدة من ايدي الجمهور نظرا لتعهدها لكل من الهستدروت وارباب العمل بعدم الاقدام على هذه الخطوة . اما تخفيض حجم نفقات الدفاع فيبدو ان الحكومة الاسرائيلية لا تريد ان تقدم على مثل هذه الخطوة قبل الحصول على نوع من التسوية السلمية مع الدول العربية المواجهة